الاسرائيلي من على الارض المحتلة، أو تحرير هذه الارض، كأساس لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، امتدح توكينوف ما كان يوصف بالموقف الواقعي لحواتمة مثلاً، في قبوله حدود الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاقامة الدولة الفلسطينية عليها(٤٤).

هذا الغموض المتعمّد يبدو انه كان مرتبطاً بحقيقة ان الاتحاد السوفياتي بدأ يتبنّى موقفاً عاماً جديداً نحو حدود اسرائيل المشروعة؛ اذ انه، في العام ١٩٧٠، وعلى هامش المشروع السوفياتي المقدّم الى الولايات المتحدة الاميركية خلال محادثاتهما الثنائية، وجواباً عن مشروع وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، عبّر المعلّقان الرئيسان السوفياتيان، والمسؤولان عن شؤون الشرق الاوسط، وهما يفغيني بريماكوف وإيغور بيلاييف، عن هذا الموقف الجديد، مذكّرَيْن بأن حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، هي الحدود المعترف بها شرعياً لاسرائيل. ولقد اختتم بيلاييف برنامجه التفصيلي للتسوية بالعبارة التالية: «الطرفان المشمولان بالصراع يجب ان يباشرا بمفاوضات، بالافتراض ان حدوداً آمنة ومعترفاً بها يجب ان تكون بين الدول العربية واسرائيل، وان هذه الحدود هي تلك التي وجدت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧». أمّا بريماكوف، فقد أشار، في مجال وصفه الخطة التي ذكر ان الحكومة السوفياتية قد أوصلتها الى الاطراف المعنيّة بالنزاع، الى انه «لو ان قادة اسرائيل الموجودين مهتمون حقاً بأي شيء سوى المشاريع التوسّعية، او الحصول على اراضٍ جديدة، فان تل ـ أبيب يجب ان تصغي، بشكل دقيق، الى الاقتراحات التي تتضمّن الحدود لدول المنطقة، بما فيها حدود اسرائيل، والتي يمكن ان تحدّد بالحدود المبيّنة لها، والموجودة في يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧». وفي العام عينه (١٩٧٠)، أعاد أحد المعلّقين، الأقل أهمية، التعليق على هذا الموضوع بشكل أكثر وضوحاً، حين قال: «ان مشكلة الانسحاب مرتبطة، بصورة مباشرة، بالحدود الاسرائيلية ـ العربية... وان الاتحاد السوفياتي يعترف بالحقوق المشروعة وبتطلّعات كل دولة في المنطقة. وهذا، بالطبع، يفترض، كشرط أساس، ايجاد حدود آمنة ومعترف بها بين اسرائيل والدول العربية». وألمح الى ان قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، في هذه الناحية التي تشير الى ايجاد مثل هذه الحدود، يدين الاستيلاء على الارض بقوة السلاح، و«بالانسجام مع هذا، يقترح الاتحاد السوفياتي جعل الحدود، التي كانت في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كحدود دائمة ومعترف بها بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، والتي هي أطراف النزاع في حرب حزيران (يونيو)». وأشار الى ان الدول العربية توافق على هذا، مع انه يعني تنازلاً معيّناً من طرفها، لأنه معروف ان حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هي أكثر ملاءمة لاسرائيل من تلك المحدّدة بقرار هيئة الامم المتحدة عند خلق دولة اسرائيل في العام ١٩٤٧(٤٥).

وبينما بقيت هذه الصيغ الجديدة، الواضحة تماماً، والتي تعترف بحدود ما قبل حرب (حزيران) ١٩٦٧ بأنها حدود اسرائيل «المشروعة» ضمن الاطار غير الرسمي، فان ما ذكرته صحيفة «برافدا»، الناطقة باسم الحكومة السوفياتية، أعطى هذه الصيغ نوعاً من الرسمية. غير ان هذا التعبير الرسمي لهذه الفكرة الجديدة جاء متزامناً مع عقد مؤتمر السلام في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، وبصفة خاصة في خطة التسوية المبيّنة في خطاب غروميكو. فبعد التأكيد، مباشرة، حق اسرائيل بالعيش، واضافة عبارة «عدم السماح»، من اجل حماية حدود طرف ما، بالاستيلاء على أراضي طرف آخر، قال غروميكو: «ان الحدود الوحيدة المشروعة والمعترف بها من قبل اولئك الموجودين على جانبي النزاع، هي التي يجب ان تكون آمنة. وبالنسبة الى الوضع في الشرق الاوسط، فان مثل هذه الحدود هي التي كانت موجودة في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧». وفي الحقيقة، ان ما قاله